



216514 - حكم من يعاني اضطراباً في الشخصية ويحصل له عدم إدراك أحياناً

السؤال

هل القلم مرفوع عن شخص يعاني من اضطراب الشخصية المرتابة ، وبسبب الاكتئاب الشديد والأعراض الذهانية التي نتجت عن تفاقم حالته الصحية أصبح انطوائياً ، ولا يدرى أو يفهم ما يحدث من حوله ، هل يأخذ هذا الشخص حكم المجنون ؟ مع العلم بأنّ هذا الشخص يؤدي الصلاة في المسجد ، ولكن بسبب سوء حالته أصبح يصلّي في البيت ، وإذا كان يدخل في حكم المجنون فهل يقبل الله منه الصلاة والدعاء والعمل الصالح ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

قياس القدرات العقلية للمريض النفسي أو لمن يعاني من أية اضطرابات نفسية ليس مرجعه إلى المفتى أو الفقيه ، بل مرجعه إلى أطباء النفس المختصين الذين يملكون أدوات القياس ، بعد تشخيص الحالة وإجراء الاختبارات اللازمة لفهمها . فالاكتئاب نفسه أنواع ودرجات ، والانطوائية أحد مظاهر المرض ، وليس هي المرض نفسه ، فقد ينطوي العاقل على نفسه ، وقد ينطوي المجنون على نفسه ؛ ولهذا كله فليس من الصواب أن تجزم الفتوى الحكم على إنسان بالعقل أو الجنون من خلال بعض كلمات كتبت في السؤال ، بل لا بد من عرض المريض على الطبيب ، بل يمكن عرضه على لجنة من الأطباء لتقدير حالته ، ولكتابه التقرير الطبي الذي يصف ما يعاني منه ، وهذا التقرير تبني عليه أمور كثيرة في تحديد أحليّة الوجوب والأداء ، والمسؤولية التكليفية والشرعية المترتبة عليه ، سواء في القوانين الشرعية أم في القوانين الوضعية ، خاصة في الإنسان الذي يشتبه أمره على من حوله ، حيث يستشعرون منه بعض التعقل ، وفي الوقت نفسه لا يلمسون منه فهم خطابهم ولا مجريات الأمور حولهم ، وهذا ما يسمى في الفقه بـ "المعتوه" .

يقول السمعاني رحمه الله :

"العته نوع جنون ، إلا أنه يعقل قليلاً" انتهى من "قواطع الأدلة في الأصول" (389) .

ويقول عبد العزيز البخاري الحنفي رحمه الله :

"العته آفة توجب خللاً في العقل ، فيصير صاحبه مختلط الكلام ، فيشبهه بعض كلامه كلام العقلاة ، وبعضه كلام المجانين ، وكذلك سائر أموره ."

فكما أن الجنون يشبه أول أحوال الصبا في عدم العقل ، يشبه العته آخر أحوال الصبا في وجود أصل العقل ، مع تمكّن خلل فيه

فيوضع عن المعتوه الخطاب ، كما يوضع عن الصبي ، فلا يجب عليه العبادات ، ولا يثبت في حقه العقوبات ، كما في حق الصبي ، وهو اختيار عامة المؤخرين " .

انتهى من "كشف الأسرار شرح أصول ال碧ذوى" (4/274)

ويقول الدكتور عبدالكريم النملة رحمه الله :

" يوجد بين المجنون والمعتوه فروق إلينك أهمها :

الفرق الأول : أن المعتوه له عقل ، ولكنه ضعيف عن إدراك وفهم الخطاب . أما المجنون فإنه لا عقل له .

الفرق الثاني : أن المعتوه قد يكون مميزا ، وقد يكون غير مميز ، بخلاف المجنون ، فلا يكون مميزا أبداً .

الفرق الثالث : المعتوه لا يصاحبته تهيج واضطراب ، بخلاف المجنون فقد يصاحبته تهيج واضطراب .

فالمعتوه غير مكّلف مطلقاً ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الصحيح ؛ قياساً على المجنون ، وعلى الصبي غير المميز ، والجامع : ضعف العقل عن إدراك حقائق الأمور ، وعن فهم خطابات الشارع على ما هي عليه "انتهى من" المذهب في أصول الفقه المقارن " (1/335) .

وقد سبق في الفتوى رقم : (214189) بيان تفصيل ضابط المكلف من غير المكلف لمن أصابته آفة الجنون أو العته ، يمكن الإفادة منها هناك .

فإن أدى فاقد الإدراك - سواء كان معتوهاً أو مجنوناً - العبادات : فإننا نرجو أن يكتب الله عز وجل له أجرها ، ويثبته عليه ، كما تصح عبادة الصبي ويؤجر عليها ، بل صحيحة كثيرة من العلماء حج المجنون مثلاً ، ونصوا على ثوابه ، وإن لم يجزئ عنه ، وكرم الله واسع ، وباب ثوابه وأجره لا ينفد .

سئل الشيخ ابن باز رحمه الله السؤال الآتي :

"هناك رجل ضعيف العقل ، ولكنه ليس مجنوناً إلى العشرة مثلاً مهما حاولنا معه ، هل يجب للأعمال ، مما يؤدي إلى عطشه ، كالرعى ؟

إذا كان يعقل أن الله أوجب عليه الصوم والصلوة ، يفهم أنه خلق ليعبد الله ، ويميز فيما يتعلق بماله في ضبط ماله والتصرفات في ماله ، فهذا من العقلاء ، يلزمـه أن يؤدى ما أوجبه الله عليه من صلاة وغيرها .

أما إن كان عقله قد اخْتَلَ ، وتبين خلل عقله ، وأنه من جملة المعتوهين الذين ليس لهم عقل يميزون به بين الحق والباطل ، أو بين الخير والشر ، وبين ماله ومال غيره ، ونحو ذلك ، فالعاقل بينُ ، إن كان عاقلاً فعليه التكاليف ، وإن كان غير عاقل سقطت عنه ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن الصغير حتى يبلغ) .

فالذى يشبه المجنون ، بعدم ضبطه للأمور ، وعدم حسن التصرف لأن عقله مفقود ، فلا تكليف عليه" انتهى من "فتاوى نور على الدرب لابن باز بعنایة الشویعر" (6/14).



والخلاصة :

أن المصاب باضطراب الشخصية إذا شَخَّصَ الطبيب حالته بأنه لا قدرة لديه على الإدراك وتمييز الأمور ، فلم يعد يفهم الخير من الشر ، والصواب من الخطأ ، فمثلاً رُفع عنه القلم حتى يشفى مما هو فيه ، قال عليه الصلاة والسلام : (رُفعَ الْقَلْمُ عَنْ ثَلَاثَةِ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَحْتَلَمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّىٰ يَعْقِلَ) رواه أبو داود في " السنن " (رقم 4403) وصححه الألباني في " صحيح أبي داود " .
والفحص الطبي هو الأقدر على تحديد هذا الأمر في إنسان معين ، ولا يكفي السؤال عبر الإنترت .
والله أعلم .